الاتصال العمومي، وسائل الإعلام وجودة المعلومة البيئية

د. نصرالدين بوزيان
جامعة قسنطينة -3-

الملخص:

يعتبر هذا المقال بمثابة استخلاص لنتائج عدد من الدراسات التي عنت بدراسة الاتصال العمومي ومعالجات وسائل الإعلام للمواضيع البيئة وتأثيراتهما(الاتصال العمومي والمعالجات الإعلامية) على جودة المعلومة البيئة المقدمة للجماهير.

ويبرز المقال عدد من الاشكاليات الميدانية الخاصة بالاتصال العمومي البيئي في الجزائر، معالجات وسائل الإعلام الجزائرية للمادة البيئية ومعيقات التواصل بين الادارات العمومية والصحافيين في المجال البيئي.

الكلمات المفتاحية: الاتصال العمومي. الاتصال البيئي. وسائل الإعلام، جودة المعلومة البيئية.

Résumé :

Cet article se veut comme un extrait d'un ensemble de résultats dédiés à la communication publique, le traitement médiatique des questions environnementales et leurs effets sur la qualité de l'information environnementale diffusée publiquement.

L'article tente de mettre en avant un certain nombre de problématiques pratiques qui se focalisent sur la communication publique environnementale en Algérie, traitement médiatique de la matière environnementale et les obstacles à la communication entre les pouvoirs publiques et les journalistes.

Mots clés : Communication publique, communication environnementale, Médias, qualité d'information environnementale.

مقدمة:

منذ عدة سنوات، شد انتباهنا موضوع البيئة وما يطرحه من اشكاليات وتحديات؛ فكما هو معلوم فإن البيئة تحولت سيما مع مطلع ستينات القرن الماضي إلى إحدى الموضوعات المحورية على الصعيد الدولي.

وكترجمة ملموسة لذلك، نجد أن منظمة الأمم المتحدة عقدت بستوكهولم (السويد) أول قمة للأرض سنة 1972 والتي حملت شعار "*لا نملك إلا كرة ارضية واحدة*"، وتحولت هذه القمة إلى موعد دوري يعقد كل عشر سنوات ليناقش الموضوعات ذات الصلة بالبيئة وفرص الاستفادة منها دون الاضرار بها ممثلا بذلك بداية الوعي الجماعي بحتمية البيئة وصيانتها[1]، فضلا عن الاهتمام الإعلامي الواسع بالقضايا والموضوعات البيئية، بحيث عرفت البيئة ابتداء من الستينات اهتماما كبيرا من قبل وسائل الإعلام التي باتت تخصص مقالات رئيسية وأعداد خاصة لعلم البيئة[2]خصوصا في ظل وقوع مجموعة من الحوادث البيئية الخطيرة والمتكررة في الستينات والسبعينات (تشرنوبل، تحطم ناقلة النفط، انفجار بئر للنفط في خليج مكسيكو...)، يضاف إلى ذلك جملة من المبادرات العلمية مثل وثيقة "*بيان من أجل البقاء*" التي نشرها عدد من العلماء البريطانيين في يناير 1972 والتي تدق ناقوس الخطر وتدعو لضرورة التغيير مبرزة نتائج تدمير الأنظمة البيئة والاخلال بها، وجملة من المطالبات الجمعوية التي تصب في السعي للحفاظ على البيئة على غرار "قرين بيس" (Greenpeace).

وزيادة على الأهمية العالمية لموضوع البيئة، فإن ما وجهنا إلى الاهتمام به هو الوضعية المقلقة للبيئة في الجزائر، بالإضافة إلى التأثيرات المهمة المحتملة والناتجة عن التغير المناخي، فإن الجزائر تعد من الدول المتضررة بيئيا جراء النشاط الانساني[3]، وهو ما جعل من التقرير الوطني حول وضعية ومستقبل البيئة في الجزائر الصادر مطلع الألفية الثالثة يطلق "صفارة الانذار" ويظهر بوضوح وبالأرقام المخاطر التي أخلت وتخل بالبيئة في الجزائر[4].

ومنذ ذلك الوقت ظهرت العديد من الاصدارات الرسمية على غرار المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة الذي يستعرض برنامج الحكومة الجزائرية في المجال

البيئي على المديين القريب والمتوسط محددا الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية مستندا في ذلك على التقرير الوطني السابق الإشارة إليه الذي حدد عوامل التدهور الفزيائية والمؤسساتية[5].

فمن الواضح بالتالي الوعي بأهمية البيئة على الصعيدين الدولي والوطني، خصوصا في ظل تعاظم وتعقد المشكلات البيئية والرهانات التي باتت تحملها في طياتها، وهو ما يجعل مختلف الهيئات المحلية والدولية أمام تحديات جديدة يجب مواكبتها على غرار تراجع الغطاء النباتي والتنوع الحيواني وتزايد نسب التلوث في التربة والهواء والماء وما لذلك من تبعات على صحة الانسان وجودة العيش...

فعلى الصعيد المحلي، مكننا احتكاكنا بالميدان -كصحافي بالدرجة الأولى- من الوقوف على التراجع المستمر في المجال البيئي بالنظر إلى التوسع العمراني المتزايد وما صاحب ذلك من مشكلات بيئية معقدة سيما مشكلة التلوث بالنفايات.

وللأسف فإن جل الولايات الجزائرية تعاني من هذه الظاهرة، وحقيقة الاشكال لا يكمن بالدرجة الأولى في التوسع العمراني لأنه حاجة ضرورية لا مفر منها ولكن الاشكال المطروح بحدة في الجزائر حسب ملاحظاتنا ومتابعاتنا مرتبط بالدرجة الأولى بالتوسع الفوضوي وغير المدروس؛ توسع فوضوي يرتبط بحالات البناء العشوائي التي عانت منه الكثير من الولايات الكبرى في الجزائر وحتى حالات التخطيط "الفوضوي" في اختيار مواقع البناء، ففي العديد من الولايات تركت الأماكن الصخرية وغيرها وتم التوجه إلى مناطق فلاحية من أجل البناء، فالأولية كانت اشباع احتياجات المواطنين وتوفير السكن بأقل الأثمان الممكنة، وذلك على حساب البيئة في الكثير من الأحيان.

وبالنظر إلى التغيرات "السريعة " التي عرفتها المدن الجزائرية، فإن الاتصال العمومي كان أحد أبرز السبل الواجب اللجوء إليها من أجل مواجهة جملة من المشكلات البيئة على غرار تلك المرتبطة بالنفايات، ففي ولاية قسنطينة على سبيل المثال، كان التوجه في البداية إلى توفير الجانب التقني من آلات ووسائل ويد عاملة لكن مشكلة النفايات ظلت مطروحة بقوة، وهو ما دفع بالسلطات المحلية إلى اللجوء إلى القيام بمناقصة وطنية تهدف إلى دراسة سلوكات الموطنين وفهم طريقة تفكيرهم قصد تقديم حلول ومقترحات تستند على هذه الخلفية المعرفية وتراعي خصوصيات المنطقة وسكانها، فقد تبين

للسلطات المحلية أن اشكالية تسيير النفايات ليس قضية امكانيات بقدر ما هي قضية سلوكات يومية للمواطنين.

وما دامت القضية ليست تقنية بالدرجة الأولى بالنظر إلى توفير الامكانيات، فهي اعلامية توعوية في الأساس، فلا يكفي توفر الامكانيات بل الوعي قد يساهم حتى في تقليل التكلفة التقنية لتسيير النفايات في مختلف الولايات الجزائرية وخارجها بكل تأكيد.

ونلاحظ في هذا الصدد أن عدد من مديريات البيئة على المستوى المحلي فهت هذا الأمر جيدا وبادرت تارة لوحدها وتارة بالاشتراك مع جمعيات وفعاليات محلية ووطنية بتنظيم جملة من النشاطات التوعوية والتحسيسية، لكن تأثيرات مثل هذه المبادرات ظلت محدودة جدا، وهو ما دفعنا للاهتمام بالاتصال العمومي في عدد من الادارات المحلية على غرار مديريات البيئة والبلديات.

1ـ الاتصال العمومي البيئي في الجزائر: وسائل الإعلام، المستهدف رقم واحد

من أجل دراسة الاتصال العمومي في المجال البيئي بالجزائر، اقتربنا من عدد من مديريات البيئة والبلديات في الشرق الجزائري بالدرجة الأولى، وأول ما وقفنا عليه هو تركيز هذه الادارات المحلية في تنظيم نشاطاتها على وسائل الإعلام، فهي المستهدف الأول من مختلف نشاطاتها الاتصالية.

وبطبيعة الحال توجد فروقات بارزة في عمل مديريات البيئة والبلديات، فقد وقفنا على جهد وسعي أكبر عند مديريات البيئة التي أبدت وعيا محسوسا ورغبة كبيرة في الاتصال واستقطاب اهتمام وسائل الإعلام في حين لم نلمس رغبة تذكر لدى البلديات إلا فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بنظافة المحيط واحترام المواطنين لأوقات رمي النفايات.

وبشكل عام، لاحظنا أن الاتصال العمومي في الادارات التي شملتها الدراسة يكاد يختزل في الاتصال بوسائل الإعلام بالنظر إلى هيمنة النشاطات الموجهة لوسائل الإعلام وحتى اشراكها المستمر في كل سانحة من خلال خصوصا توجيهها لدعوات لها قصد تغطية النشاطات التي تحتضنها هذه الادارات.

وترى جل الاطارات الادارية الذين تواصنا معهم أن لا وسيلة أقوى من وسائل الإعلام للتحسيس والتوعية وهو السبب وراء التركيز على وسائل الإعلام والاهتمام بإشراكها ودعوتها كلما أتيحت الفرصة، وهو ما وقفنا عليه، فصحيح أن بعض النشاطات قد تكون جماهيرية على غرار بعض المبادرات ذات الصلة بتنظيف الحي والتي تشرف عليها البلديات أو حملات التشجير المتزامنة مع مناسبات وطنية أو دولية التي تشرف عليها البلديات والمديريات على حد سواء يستقطبان عددا من الأفراد لكن الحضور والمشاركة يبقيان محدودان ولا يرقيان لمستوى التطلعات حسب ذات المصدر.

في المقابل، باستطاعة وسائل الإعلام أن تضفي أبعادا أخرى على هذه المشاركة وأن تنقل مثل هذه التجارب والممارسات للغير، ولذلك فإن تركيز جل المديريات يكون على الحضور الإعلامي أكثر من الحضور الجماهيري خصوصا في ظل صعوبات حشد وضمان مشاركة الجماهير في مختلف المبادرات التي تنظمها هذه الادارات، وهو طرح منطقي يجد سند ودعم نظري، بحيث يؤكد بعض المنظرين على ضرورة اضطلاع الصحافي بمهمة شد الانتباه إلى المواضيع المهمة ولفت انتباه الفاعلين للقضايا الجوهرية والأساسية[6] واشباع حاجاتهم من المعلومة البيئة فالبيئة قضية الجميع[7]، وتمثل مثل هذه الفرص والدعوات سانحة جيدة لتمكين الصحافي من المساهمة بإيجابية في خدمة البيئة والحفاظ عليها.

وعليه ومن الناحية المبدئية يمكن قبول هذا التصور بالنظر إلى المبررات النظرية وحتى الميدانية التي وقفنا عليها في الميدان، فنقص الامكانيات ونقص المتخصصين في الاتصال هما أبرز سببين يعيقان عمل مديريات البيئة على الصعيد الوطني، فالتركيز في التوظيف كان مرتبطا في البداية بالجانب التقني بالنظر إلى الوظيفة الأساسية لهذه المديريات، والوعي بأهمية الاتصال في المجال البيئي جاء متأخرا بل وحتى الاهتمام بالبيئة في حد ذاته يمكن اعتباره متأخرا نوعا ما؛ فقبل التسعينات لم يكن موضوع البيئة يفرض نفسه كمتغير يستدعي الاهتمام العاجل في الجزائر، فالوضعية البيئة للجزائر كانت جد عادية وجد مقبولة، لكن التحول المحسوس تزامن مع فترة التسعينات التي عرفت

هجرات جماعية نحو المدن وانتشار جملة من المظاهر المخلة بالبيئة. وبالنظر إلى الوضعية الأمنية الصعبة، فإن التركيز والاهتمام بالبيئة كان أمرا هامشيا.

ومن هذا المنطلق يمكن الإشارة مجددا إلى أن التقرير الوطني حول وضعية البيئة ظهر سنة 2000 فقط، والاجراءات العملية التقنية والتحسيسية جاءت بعد ذلك، فمن الواضح بالتالي أن الاتصال العمومي الرامي إلى التوعية والتحسيس الجماهيري آتى هو الآخر متأخرا.

والنقطة الأخرى الجوهرية التي ينبغي الوقوف عندها هي أن الاتصال العمومي لا يمارس في هذه المديريات ولا حتى داخل البلديات بمفهومه العلمي الذي يجعل منه عبارة عن مجموعة من الأنشطة الرامية إلى نقل ومشاطرة المعلومات بغرض تقديم وشرح القرارات والممارسات العمومية والحرص على مشروعيتها...[8]، فهو بالدرجة الأولى عبارة عن ممارسات يومية لا تأخذ هذه التسمية ولا تركز على الممارسات التي تتطلبها بقدر ما ترتبط بالهدف الأساسي الذي تستشعره هذه الادارات العمومية وخاصة منها مديريات البيئة والمرتبط بالبعد التوعوي والتحسيسي الذي يظل ضعيفا ومناسباتيا أي يرتبط ببعض المناسبات، أكثر مما يندرج في إطار استراتيجية أو مخطط مدروس ومنظم بأهداف واضحة بمتابعة دورية تقيم نقاط القوة والضعف.

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أن جل النشاطات تستهدف الصحافة بالدرجة الأولى، بحيث توجه هذه الهيئات المحلية دعوات لعدد من وسائل الإعلام، يلبي بعضها الدعوة ويعزف البعض الآخر. لكن اجمالا، يمكن الحكم بعدم نجاعة الاتصال العمومي في الميدان، فقد وقفنا من خلال عدة دراسات سابقة على النقص "الشديد" في المادة البيئية بوسائل الإعلام مقارنة بالامكانيات والفرص الممكنة لمعالجة المادة البيئية ومقارنة أيضا بأهميتها.

والنقص الذي وقفنا عليه نوعان؛ نقص كمي تظهره احصائيا عملية تحليل مضمون مختلف وسائل الإعلام، فعدد المواد الإعلامية التي تعالج موضوع البيئة تظل قليلة،

ونقص نوعي يرتبط بجودة المعلومة البيئية ومدى الفائدة التي تحققها ومدى العمق في معالجة هذا النوع من المواضيع (نصرالدين بوزيان، 2009[9]- 2011 [10]-2013 [11]).
وقد مكنتنا هذه الدراسات المتتابعة من الانتباه إلى جوانب جديدة في الموضوع، فكانت النتائج المتوصل إليها بمثابة منطلقات أخرى للبحث، فبعدما كانت توجهاتنا العلمية يطغى عليها الوصف أي وصف معالجة وسائل الإعلام لموضوع البيئة انتقلنا إلى تحليل هذه المعالجات ثم إلى محاولة الحكم على هذه المعالجات والمعيقات التي تؤثر على جودتها.

2ـ الاتصال العمومي من وجهة نظر الصحافيين:

قصد محاولة معرفة النقائص الكمية والنوعية المرتبطة بمعالجة المواضيع البيئية، أجرينا عدد من المقابلات مع عدد من الصحافيين الذين أبانوا عن وعي كبير تجاه المواضيع البيئية وما تطرحه من مشكلات، وبالرغم من أن اجاباتهم جاءت في الكثير من الأحيان عمومية وغير دقيقة إلا أنها عبرت بشكل واضح على استنكارهم وتململهم من الوضعية التي تعيشها البيئة.

وبخصوص ترجمة هذا الاهتمام إلى عمل ميداني أي القيام بربورتاجات أو تغطية الأحداث والمبادرات ذات الصلة بالبيئة، نلاحظ أن إجابات الصحافيين تلتقي مع دراسة أخرى سبق أن قمنا بها، بحيث يؤكد الصحافيون أن دورهم ليس صناعة الحدث بل نقل الأحداث والمجريات واعطائها وزنها الحقيقي أي دون اجراء اضافات عليها لا بالتضخيم ولا بالتقزيم.

وعن العزوف عن تغطية بعض النشاطات والفعاليات البيئية، يذكر الصحافيون أن الاشكالية تمكن في السلطات المحلية بالدرجة الأولى، أي أن البلديات أو مديريات البيئة يجب أن تفهم وتقدر طبيعة العمل الإعلامي وتسهل على الصحافي عمله، فالصحافيون حسب ذات الأجوبة لهم مسؤولية تجاه جماهيرهم في المقام الأول ثم أمام ادارات التحرير التي يشتغلون بها، وهم غير مستعدين لإهدار وقت كبير دون استخلاص معلومات مفيدة وغير قابلة للنشر، كون النشاطات المنظمة من طرف هذه الادارات

غالبا ما يطغى عليها البعد البروتوكولي حسبهم ويغيب فيها التجديد أو ابراز أفكار ومعلومات يمكن أن يستفيد منها الصحافي في معالجته لمثل هذه المواضيع ويضمن تقديم مادة اعلامية يقتنع بها وتلقى القبول من طرف رئاسة التحرير.

1- جودة المعلومة البيئية: مسعى غائب في ظل ضعف الاتصال العمومي :

عملت الدراسة في جزئها الأول على الاستفادة من عمليات تحليل مضمون التي قمنا بها في فترات متقطعة بين 2007- 2014 والتي شملت عددا من الصحف الصادرة باللغتين العربية والفرنسية على حد سواء، إضافة إلى إذاعة قسنطينة والتلفزيون العمومي الجزائري، وذلك قصد محاولة تقييم هذه المضامين وتحديد مدى جودتها.
وبعد عمليات تحليل المضمون، لاحظنا أن هناك ضعفا محسوسا في جودة المعلومات المنشورة، فحاولنا معرفة تفسير الصحافيين لهذا الأمر وكيف ينظرون إلى هذا الحكم.
ومرة أخرى، تصب جل الاجابات في خانة اللوم على القائمين على القطاع البيئي وتحميلهم مسؤولية النقص في المعلومات وضعف الاتصال على اعتبار أنهم أدرى من المفروض وأعلم بما تمر به البيئة وهم المطالبون بالمبادرة بالتواصل مع وسائل الإعلام وتزويدها بالمعلومات الضرورية التي تخدم الرأي العام وتساهم في حماية البيئة وتحسين حالها.

وبالرغم من أن اطارات البيئة على المستوى المحلي أعربت بعد مواجهتها بهذه الاجابات، أعربت عن انفتاحها واستعدادها الدائم للعمل مع الصحافيين والاجابة عن مختلف تساؤلاتهم وتقديم الشروحات الضرورية واللازمة إلا أن الهوة والاشكال بين الطرفين يبقى مطروحا.

فمن الواضح بالتالي أن النية الحسنة موجودة عند الطرفين والرغبة والارادة حاضران. وحسب تقديرنا، فإن الاشكال المحوري يكمن في طبيعة الاتصال في حد ذاته، فأغلبية النشاطات التي حضرناها لا توجد فضاءات ولا فرصا مناسبة للتبادل مع الصحافة، فإن لم تكن المبادرة من طرف الصحافي، نجد أن الجهات المسؤولة تكتفي بتصريحات فضفاضة وعامة تصعب على الصحافي حتى وضع عنوان ملفت.

والاشكال الآخر الذي وقفنا عليه هو التفاعل السلبي للمسؤولين مع الصحافيين خلال هذه النشاطات، فهناك نوعا من التقديم المثالي للواقع والتركيز على الايجابيات التي في الغالب لا تشد انتباه الصحافيين الراغبين في إجابات عن تساؤلاتهم وللانشغالات المرفوعة إليهم والميالين أيضا إلى إجابات صريحة ومباشرة دون تزيين ولا "تزويق" خلافا للمسؤولين الذين يفضلون عدم التعرض إلى جوانب القصور والباحثين عن تسويق اعلامي لنشاطهم وأفكارهم بالدرجة الأولى.

وفي المقابل، يمكن أن يعاب من جهة أخرى على وسائل الإعلام غياب الصحافة المتخصصة في المجال البيئي وأيضا غياب التخصص في المؤسسات الإعلامية العامة (غير المتخصصة)، فهي تعتمد على صحافيين عامين لتغطية مختلف النشاطات، الأمر الذين يقلل من فرص تفاعلهم ايجابا مع المواضيع البيئية إلا اذا كان لهم اطلاعا مسبقا على ما تعرفه البيئة من تحديات دولية ووطنية.

ومن هذا المنطلق يبدو أن مسعى الوصول إلى معلومات بيئية ذات جودة أمر مستبعد في ظل النقائص التي يطبع التواصل الحالي بين الإدارات المحلية والصحافيين، وهو أمر يقلق الطرفين على حد سواء؛

فبالنسبة للصحافي فإنه غير راضي على المعلومات التي يقدمها والكثير منهم أعرب عن سخطه من الرتابة التي يقع فيها أثناء معالجاته للمادة البيئية، فدائما ما يتحدث على النفايات مثلا دون تجديد في زاوية الطرح أو تقديم جديد يذكر أو حتى تقديم معلومات مفيدة، وهي ملحوظة جوهرية تستحق أن نقف عندها على اعتبار أن جل المواد البيئة سطحية في طرحها ومعالجاتها، تركز على المعاينة أكثر من تركيزها على تقديم البدائل والحلول والنصائح المجدية، الأمر الذي لا يساعد في تغيير السلوكيات لصالح البيئة، فمثلا من المواد البيئة ما تركز على استهجان سكان منطقة ما لتراكم النفايات وانتشار الحيوانات الزاحفة، ويتوقف الأمر عند هذا الأمر، هذا فيما يخص مبادرات بعض الصحافيين في التعرض للمواضيع البيئية، فيما تتوقف المعالجات المرتبطة بتغطية نشاطات بيئية بذكر الحدث والمناسبة دون الخوض في أمور أخرى تكسر هذه الرتابة في المعالجة.

وبالنسبة للإدارات العمومية، فإن مثل هذه الرتابة والسطحية في التعاطي والتفاعل مع المواضيع البيئة لا يخدم أهداف التحسيس والتوعية، وهو سبب التوجه إلى وسائل الإعلام.

وبالتالي يبقى هذا الاشكال المرتبط بجودة ونوعية التواصل بين المديريات والبلديات من جهة والصحافيين من جهة أخرى عائقا نحو تطوير المعالجة الإعلامية للمواضيع البيئية وتقديم معلومات ذات جودة عالية من شأنها المساهمة بفعالية في خدمة الأهداف البيئية.

خاتمة:

نقدر في الأخير أن الاتصال العمومي والتواصل مع وسائل الإعلام بغرض ترقية وتحسين المعلومة البيئة يحتاج للمزيد من الدراسات والأبحاث الميدانية، ومن المفيد تسليط الضوء على مثل هذه الاشكاليات قصد محاولة تقديم إجابات ميدانية والمساهمة في تقريب الجامعة أكثر من واقع الممارسة الميدانية، وهو الأمر الذي جعلنا نركز على تقديم نتائج ما توصل إليه أكثر من سعيينا للخوض في الجوانب النظرية والمعرفية ومناقشتها.

فالهدف الأساسي من هذا المقال هو محاولة تقديم منطلقات قاعدية لأبحاث ودراسات مستقبلية تعنى بمثل هذه الاشكاليات خصوصا وأن البرامج الوطنية وحتى الدولية تجعل من المشاركة الجماعية (أفراد ومؤسسات) شرطا أساسيا لنجاح مختلف المبادرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة التي تتلخص في كونها محاولة لتحقيق نمو مستديم أي يحترم البيئة ويراعي قدراتها وامكانياتها.

الهوامش:

1 - شكراني الحسين. من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد 63. 2013.

2- راتب السعود. الانسان والبيئة. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2004. ص15.

3- عبد القادر رزيق المخادمي. التلوث البيئي: مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل. ط2. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2006.

4 - Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement. Rapport national sur l'état et l'avenir de l'environnement (RNE). Algérie. 2000

5 - Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement. Plan national d'actions pour l'environnement et le développement durable (PNAE-DD). Algérie. 2002.

6- نجيب صعب. البيئة في وسائل الإعلام العربية. أعمال الملتقى الإعلامي العربي للبيئة والتنمية المستدامة. القاهرة 27- 29 /2006/11. ص48.

7- إسماعيل إبراهيم. الصحفي المتخصص. ط1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر. 2001. ص247.

8 - Martial Pasquier. Communication publique. Dictionnaire encyclopédique de l'administration publique. Disponible sur : http://www.dictionnaire.enap.ca/dictionnaire/docs/definitions/defintions_francais/communication_publique.pdf Date de visite: 20/04/2017.

9- نصرالدين بوزيان. البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية. دراسة وصفية تحليلية مقارنة بين جريدتين جهويتين. مذكرة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم

الإعلام والاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوير قسنطينة. 2009.

10- نصرالدين بوزيان. البيئة في الصحافة الجهوية الجزائرية. كتاب البيئة والمجتمع. مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة. جامعة منتوري. قسنطينة. 2011.

11- Nasreddine BOUZIANE. Communication environnementale à onstantine : étude analytique de la qualité de communication entre les collectivités locales et les médias. Colloque international sur la communication publique et développement territorial, enjeu d'une valorisation et défis pour les acteurs, (19-20 novembre 2013) . Bejaia. Algérie.